العدد (1722) السنة السابعة - السبت (13) شباط 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

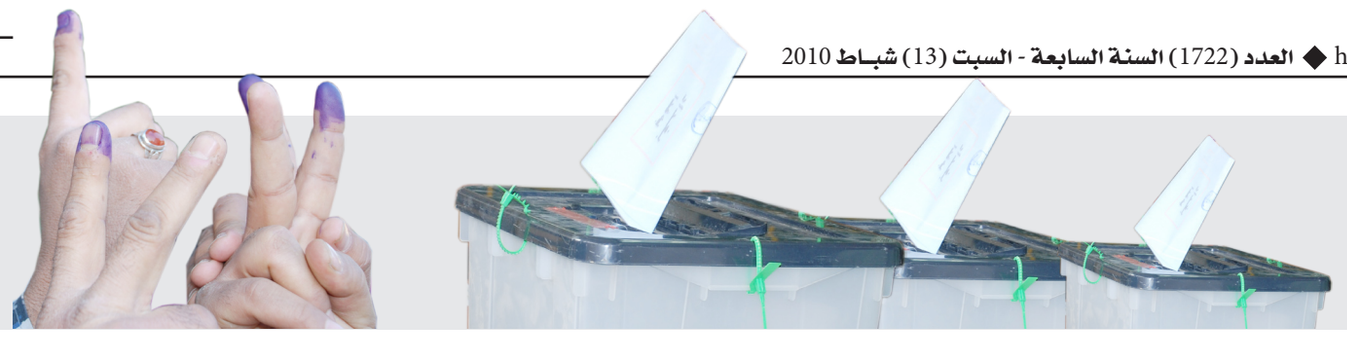

23

الطريق إلى الانتخابات

حظر مشاركة الكيانات الممولة من الخارج

بدء الحملة الانتخابية رسميا بمشاركة ٦١٧٢ مرشحاً

بغداد / المدى

بدأ ٦١٧٢ مرشحا عراقيا يمثلون ١٦٥ كيانا و١٢ أئتلافا سياسيا انتخابيا امس الجمعة حملاتهم الدعائية للانتخابات التشريعية العامة في السابع من الشهر المقبل لكن المرشحين الذين تتم دراسة طعوناتهم ضد حرمانهم من السباق الانتخابي بسبب شمولهم باجتثاث البعث لن يتمكنوا من المشاركة في الحملة حتى تصدر الهيئة القضائية التمييزية قرارات بصددهم وهو مايتوقع ان يتم خلال يومين بعد ان تأكد شمول النائبين صالح المطلك رئيس جبهة الحوار الوطني وظافر العاني رئيس كتلة جبهة التوافق بالحظر.

وقالت مديرة الدائرة الانتخابية في المفوضية حمدية الحسيني ان "الحملة الانتخابية في عموم العراق انطلقت عند الساعة الواحدة بعد منتصف ليلة الخميس" واضافت ان "نحو ٦١٠٠ مرشح" سيتنافسون خلال هذه الحملة. واشارت الحسيني الى ان "عدد الناخبين في عموم العراق هو ١٨ مليون و ٩٠٠ الف ناخب اضافة الى حوالى مليون واربعمائة الاف اخرين يتوزعون في ١٦ دولة عربية واجنبية".

وانتشرت في الشوارع الرئيسة لمدينة بغداد والجسور ومقار الاحزاب واشجار الحدائق العامة واعمدة الكهرباء، صور ولافتات وملصقات لمختلف القوائم الانتخابية. وابرز الملصقات التي شوهدت في بغداد، لقائمة "وحدة العراق" ويتزعمها وزير الداخلية جواد البولاني واخرى لقائمة "حزب الائمة" ٣١٩ للنائب مثال الالوسي".

كما انتشرت صور عدد محدود من مرشحي "ائتلاف دولة القانون" التي يتزعمها رئيس الوزراء نوري المالكي. وفي الوقت نفسه، انطلقت في المحافظات العراقية حملات مماثلة للاعلان عن اسماء مرشحي الانتخابات. ففي السليمانية، بدأت قائمتا "التحالف الكردستاني" التي تضم الحزبين الكرديين الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة الرئيس جلال طالباني والديمقراطي الكردستاني بزعامة رئيس الاقليم مسعود بارزاني،منتصف ليل الخميس الجمعة تثبيت صور لمرشحيها وعلم الاقليم. كما قامت قائمة "التغيير" بالامر ذاته، وحملت صورا لمرشحين في قائمة التحالف. وفي بعقوبة كبرى مدن محافظة ديالى، باشر ممثلو قوائم العراقية وجبهة التوافق، العمل منذ فجر اليوم على تثبت صور مرشحيهم فيما توزعت ملصقات دولة القانون في عموم المدينة.وانتشرت في عموم المحافظات صور لمرشحين من مختلف القوائم، وسط حضور واسع لقائمة دولة القانون. وسيستقبل الناخبون في عشرة الاف مركز انتخابي يتوزع فيها ٥٤ الف محطة تصويت، وفقا للمصدر.

ورافق الاستعداد لانطلاق الحملة الانتخابية ازمة نجمت عن استبعاد ١٦٠ مرشحا بتهمة الانتماء الى حزب البعث المنحل الامر الذي ادى الى تأخرها لعدة ايام. واعلنت في عدد كبير من المحافظات العراقية حملة لمتابعة وتطبيق قانون المساءلة والعدالة الخاص بابعاد عناصر سابقين في حزب البعث المنحل.

واعلن محافظ بابل سلمان الزركاني عن ايقاف نائبه الاول اسكندر وتوت عن العمل ومنحه اجازة لمدة شهر باعتباره كان عنصرا سابقا في حزب البعث. من جهة اخرى، اتخذ قائد شرطة محافظة الناصرية اللواء صباح الفتلاوي قبل يومين قرارا بعزل ثلاثة ضباط اثنين برتبة عقيد والاخر مقدم، عن مناصبهم لانهم اعضاء سابقون في حزب البعث المنحل، وفقا لمصدر في المحافظة. كما كشفت مصادر في عدد المحافظات بينها بغداد، عن تشكيل لجان لمتابعة وتدقيق اسماء المشمولين بقرار هيئة المساءلة التي كانت تعرف بـ"هيئة اجتثاث البعث" بهدف استبعادهم عن وظائفهم.

ومع بدء الحملة دعا الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق أد ملكيرت قادة الكيانات السياسية الى حماية نزاهة العملية الديمقراطية. وناشد المتنافسين انتخابيا ضرورة إعطاء كل مؤسسة من المؤسسات المشاركة في العملية سلطتها الكاملة وفقاً للدستورمن دون أي تدخل سياسي بما يمكنها من القيام بمسؤولياتها بثقة. وقال ان توطيد دعائم الديمقراطية في العراق سيعتمد على استعداد الزعماء السياسيين في العراق لضمان إجراء انتخابات سلمية تتسم بالشفافية.

ومن جانبه اكد رئيس المفوضية العليا للانتخابات فرج الحيدري أن المشمولين بقرار هيئة المساءلة والعدالة لا يحق لهم البدء بالحملات الانتخابية ما لم تبت الهيئة التمييزية بقضاياهم. وحذر من أن المفوضية ستحظر مشاركة كل كيان سياسي في الانتخابات إذا ثبت تلقيه تمويلاً خارجياً لحملته الانتخابية. واشار الى ان قانون المفوضية يمنع أي تمويل خارجي خلال الدعاية الانتخابية ويعاقب عليه الكيان السياسي بالطرد من الانتخابات.

من جانب اخر، حذر رئيس الوزراء نوري المالكي من تأجيل الانتخابات، وعودة الطائفية لانهما سيدخل البلاد في فراغ وفوضى لايمكن السيطرة عليها. وقال المالكي "إن تاجيل الانتخابات التي كان يتحدث عنه البعض يمكن أن يدخل البلاد في فراغ وفوضى لايمكن السيطرة عليها"، حسب بيان صادر عن مكتبه. واضاف "نحذر من عودة الطائفية والقاعدة والمليشيات لانها أن عادت ستكون اقسى مما كانت عليه، ولذلك فان الحفاظ على المنجزات الامنية والاستقرار مسؤولية كبيرة"، كما حذر من عمليات شراء الاصوات من قبل بعض المولين من الخارج "لانها بيع للوطن والكرامة وتضييع لفرص التطور في المستقبل"، حسب وصفه.

ودعا المالكي، العراقيين إلى ضرورة التوجه إلى الانتخابات لاصلاح النقص والخلل الموجود في بناء الدولة والنظام السياسي وفي الخدمات ومن اجل حماية كرامة المواطن ومنع التدخل في شؤون العراق. واكد أن العراق سيكون النموذج لدول المنطقة في الحرية والديمقراطية والعدالة وعلى صعيد التعايش السلمي بين ابنائه والعلاقات مع دول الجوار التي يجب أن تقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وتابع "أن العراق اصبح جاهزا بعد أن انطلقت مشاريع البناء ودخلت شركات الاستثمار العالمية وعاد إلى مكانته الدولية، وعلى الشعب أن يقف إلى جانب الدولة والحكومة في المشاركة السياسية والتوجه إلى الانتخابات والحفاظ على المنجزات التي تحققت امنيا وسياسيا واقتصاديا،وليس من حق احد أن يحرم أي عراقي من حصته في مائه ونفطه وخيراته وفي الشراكة وبالتمتع بالحقوق، وليس كما كان يفعل النظام السابق الذي يعاقب اقرباء من يحكم عليهم حتى الدرجة الرابعة".

ويبلغ عدد المرشحين المشمولين بإجراءات الهيئة نحو ٥١٠ مرشحين فيما يبلغ عدد المتقدمين منهم بطعون بشأن تلك الإجراءات ١٧٧ بينما تم استبدال ٢٦٢ مرشحاً منهم بمرشحين آخرين بعد رفض طعونهم.

إنهاء الاستعدادات للانتخابات العراقية في ١٦ بلداً

بغداد / المدى

أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق عن انتهاء الاستعدادات لانتخابات العراقيين في ١٦ بلداً عربياً وأجنبياً عدا العراق .

وقال مصدر في المفوضية بتصريحات صحفية، إن الأخيرة أنهت جميع الاستعدادات لإجراء عمليات الاقتراع للناخبين العراقيين بدول العالم، والتي شملت إيران وأمريكا وألمانيا وهولندا وإنجلترا واستراليا والسويد وتركيا والأردن ولبنان وسوريا والإمارات، وكندا والدانمارك ومصر والنمسا. وأكد المصدر أن أكبر عدد من محطات الاقتراع افتتح في الولايات المتحدة وإنجلترا وسوريا والأردن بسبب كثافة العراقيين في هذه الدول، لافتاً إلى أن المفوضية حددت الحاجة إلى عدد محطات الاقتراع استناداً إلى إحصائيات وزارة الخارجية العراقية ودائرة الهجرة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة .

وعلى صعيد متصل، جددت مفوضية الانتخابات التأكيد أن جميع الدول التي تقيم فيها جاليات عراقية كبيرة أبدت موافقتها على فتح مراكز اقتراع للعراقيين المقيمين على أراضيها. وأعلن عضو مجلس المفوضية كريم التميمي عن موافقة سوريا على فتح ٣٢ مركز اقتراع للعراقيين الموجودين فيها، لافتا في السياق ذاته إلى أن جميع الدول التي طلب منها العراق السماح له بفتح مراكز اقتراع فيها وافقت على الطلب. وسبق لجهات سياسية أن عبرت عن مخاوفها من احتمالية حدوث عمليات تلاعب في الاقتراع الذي سيجري في خارج العراق، خصوصا وأن قانون الانتخابات أقر بأن يشارك عراقيو الخارج بضوابط التصويت الخاص. من جهة اخرى أكد مسؤول مكتب مفوضية الانتخابات في سوريا حيدر بدر نشر مراكز اقتراع الناخبين العراقيين في عدد من المدن السورية، لافتا إلى أن عمليتي تسجيل الناخبين والاقتراع ستحصل في يوم واحد. وأوضح بدر بحسب «راديو سوا» أنه لا توجد قاعدة بيانات و لا سجل للناخبين في سوريا أو أي من الدول التي سيقترع فيها العراقيون، وإنما هناك أرقام تقريبية فقط، على حد قوله. وقدّر بدر عدد العراقيين المقيمين في سوريا ممن يحق لهم الاقتراع بنحو ١٤٠ ألفا وذلك حسب الأرقام التي زودتهم بها المنظمة العليا لشؤون اللاجئين والتي قدرت أعداد العراقيين المقيمين هناك بحدود ٢٢٠ ألفا، وأكد أن الناخبين سيصوتون لمحافظاتهم الأصلية. وعن الوثائق التي ستعتمدها المفوضية للتأكد من حق الناخب في التصويت، قال بدر إن هناك عدة آليات مطروحة ومنها أسماء وأعداد جوازات السفر المسموح بتداولها في مركز الاقتراع بالإضافة إلى شهادة الجنسية العراقية، لافتا إلى أن المفوضية هي التي ستحدد الوثائق المطلوبة بالتحديد.

مجلس التعاون الخليجي: الانتخابات العراقية شأن داخلي

الجامعة العربية تؤكد مشاركتها في مراقبة الاقتراع داخل البلاد وخارجها

بغداد / المدى

أكد مدير الإدارة العربية بجامعة الدول العربية ومسؤول ملف العراق على الجاروش أن الجامعة سوف تشارك في مراقبة الانتخابات سواء في العراق أو خارجه.

وقال الجاروش بعد لقائه رئيس مكتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية في مصر فارس العطية يوم الخميس: أينما توجد جالية عراقية، وتجرى انتخابات سوف نكون موجودين، وفي الدول العربية سوف نغطي الإمارات، والأردن، وسوريا، ولبنان، ومصر، كما أن هناك تغطية لعدد من الدول الأجنبية التي سوف تتواجد بها الجامعة العربية. وأوضح ان حجم بعثة جامعة الدول العربية يتوقف على الحاجة الفعلية للعراق، مشيرًا إلى أن هناك تنسيقا متواصلا مع مفوضية الانتخابات في العراق، أو في المكاتب الفرعية الموجودة في الخارج وفقا للاحتياجات الفعلية.

كما اكد أهمية الدور العربي في العراق، منوها إلى أن العراق عضو مؤسس في الجامعة العربية، التي يجب أن تكون حاضرة في الانتخابات العراقية باعتبارها ممثل الدول العربية، كما يجب أن يكون العرب حاضرين ومؤثرين في هذا الجانب. وقال: ستكون هناك ستة مقرات للانتخابات العراقية في مصر للعراقيين، اثنان في مدينة نصر، و ستة في السادس من أكتوبر، واحد في الجيزة، وواحد في المنصورة، وواحد في الأسكندرية، واشار الى إن كل مواطن عراقي عليه أن يقدم وثائق تثبت أنه عراقي الجنسية، وأنه ينتمي لمحافظة عراقية بعينها، وسيحسب صوته ضمن دائرة هذه المحافظة.

وحول عدد العراقيين المسجلين لدى المفوضية العراقية، قال: لاتوجد إحصائية رسمية لعدد العراقيين في مصر سواء إحصاءات عراقية أو مصرية أو أممية، ولكننا وضعنا كل الاحتمالات، ووفرنا الإمكانيات لأربعين ألف ناخب عراقي في مصر ليدلوا بأصواتهم في الانتخابات ٥ و ٦ و ٧ من الشهر المقبل.

وكان الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبدالرحمن بن حمد العطية قد اكد ان مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتطلع إلى أن تكون الانتخابات العراقية المقبلة شفافة ونزيهة وشاملة. وقال العطية بحسب «وكالة الأنباء القطرية» إن دول المجلس التي تقر بأن الانتخابات العراقية هي شأن عراقي داخلي، إلا أنها من منطلق العلاقة الأخوية مع العراق الشقيق، تود أن تشير إلى أهمية الالتزام بالمعايير المذكورة وتجسيد مبدأ التداول السلمي للسلطة باعتباره عموداً أساسياً من أعمدة البناء الديموقراطي، ويكفل تحقيق الأمن والاستقرار في الواقع السياسي للعراق الشقيق، وهو ما تنشده دول مجلس التعاون بإخلاص.

مخاوف من استهداف مرشحي قوائم لا تمتلك إمكانات مادية لتوفير الحمايات

بغداد / المدى

دعا نائب رئيس لجنة الأمن والدفاع النيابية عبد الكريم السامرائي المرشحين للانتخابات إلى توخي الحيطة في تحركاتهم تحسبا لهجمات قد تطولهم، داعيا القوات الأمنية إلى بذل ما يلزم من جهود لتوفير الحماية لهم.

وقال السامرائي بحسب «راديو سوا» إن بعض القوائم الانتخابية لا تمتلك الامكانيات المادية لتخصيص حمايات لمرشحيها، لافتا إلى وجود مخاوف لدى الأوساط السياسية من حصول هجمات ضد المرشحين مع اقتراب موعد الانتخابات.

وعلى صعيد متصل، كشف عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان النائب فلاح حسن زيدان عن توفر معلومات لدى لجنته تفيد بتنفيذ مخطط لاغتيال كبار ضباط الدولة ومرشحين للانتخابات التشريعية. وقال زيدان في حديث مع «راديو سوا» إن موضوع الاغتيالات مدروس من قبل «بعض الجماعات الإرهابية والمجاميع الخاصة» وحسب معلومات لجنة الأمن والدفاع فإن الأمر مخطط له قبل أشهر و«كلما اقترب موعد الانتخابات ستحصل اغتيالات لضباط ومرشحين للانتخابات حسب معلومات مؤكدة».

فيما أكد عضو اللجنة النائب عمار طعمة تشخيص الثغرات التي تعرقل استقرار الوضع الأمني، مشيرا إلى ضعف استجابة الحكومة لتقرير اللجنة على حد قوله، واضاف: «يعتمد الإرهاب في أعماله على أهداف مدروسة شخصناها في لجنة الأمن والدفاع وقدمنا المعالجات والحلول لكن تجاوب الحكومة كان ضعيفا».

وشهدت بغداد ومحافظات أخرى في الآونة الأخيرة تنفيذ العديد من عمليات الاغتيال التي طالت مرشحين للانتخابات ومسؤولين أمنيين.

انتخبوا وغيّروا ..

قطار الديمقراطية

عامر القيسي

انطلق على بركة الديمقراطية قطار الحملة الدعائية الانتخابية ، الذي ينبغي له ان يوصلنا الى المحطة التالية في رحلة السنوات السبع حتى الآن . باختلاف التقييمات الا ان المشهد الباعث على الامل من بين كل البقع السود في المشهد السياسي العراقي هو ان ترى شعارات ائتلاف دولة القانون الى جانب شعارات الشيوعيين والائتلاف العراقي الى جانب العراقية وكل المختلفين منهجا فكريا وسياسيا لايفصل بين شعاراتهم غير امتار قليلة وفي بعض الساحات سنتمترات معدودة . والاكثر بريقا ان احدا لم يغامر برفع اي شعارات تشم منها رائحة الطائفية أو دعوات التقسيم ، كل الشعارات التي شهدناها في شوارع واحياء بغداد من الصباح الباكر ليوم الجمعة كانت بنفس وطني وخدمي تتوسل اصوات الناخبين في جو من الاعتراف المتبادل بالآخر واليقين من ان مقاعد مجلس النواب هي بأيدينا نحن صنّاع التأريخ.

اذا اصبنا الاختيار سنكون صناعا يذكرنا التأريخ بفخر واذا اخطأنا الاختيار فلن يدفع احد الثمن بديلا عنّا . لكننا في المقابل لن نذهب بعيدا في احلامنا الوردية ونعتقد باننا نتحدث عن انتخابات في باريس أو ستوكهولم ، ولن نقول واشنطن حتى لايزعل علينا اعداء الامبريالية الامريكية! فجسد الديمقراطية العراقية يعاني الامراض من مختلف المناشئ الوطنية منها والخارجية واختلف عندنا الاطباء في علاجاتهم باختلاف الاجتهادات والوصفات السياسية مما أخر ويؤخر معافاة جسد الديمقراطية الفتية في العراق .

ربما سنشهد العديد من الخروقات في الحملات الانتخابية ، ابتداء من استخدام الرموز الدينية وليس انتهاء بلصق البوسترات في الاماكن غير المسموح بها مرورا بمحاولات استخدام الخطاب الطائفي وان كانت محاولات خجولة او متسترة بشعارات برّاقة ليس من الصعوبة شم رائحتها عن بعد . قد يختلف معنا البعض بروحية التفاؤل التي نتحدث بها ملوحا بالحروب الاهلية والتشابكات الطائفية ومن حقه ان يفعل ذلك مادام المنطلق الحرص على العراق الواحد الموحد ، ومن حقنا ايضا ان نبرر تفاؤلنا ، هكذا يقول منطق الديمقراطية ، ذلك اننا واجهنا منذ سقوط الدكتاتورية في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ أزمات متنوعة الشدّة وعميقة المخاطر ووصلنا في البعض منها الى حدود لم يكن اي وطني عراقي يريدها ولكننا في النهاية كنّا ننهض ونخطو خطوة الى الامام ، وان حدث وتراجعنا خطوتين فهذا شيء منطقي لان حركة التأريخ لاتسير حلزونيا الى الاعلى وانما هي طريق متعرج وربما انطبقت علينا مقولة طيب الذكر لينين "خطوة الى الامام خطوتان الى الوراء " لكن محصلة الطرح والجمع السياسي عندنا هي اننا نسير أو نحبو الى الامام .

غير راضين .. نعم

لكننا نسير وهذا هو المهم

من يستطيع ان يمنع الآن انطلاقة القطار العراقي ؟

لا احد طبعا ، لكن هناك من يستطيع ان يعرقل وصوله الى محطاته وهناك من يستطيع ان يرميه بالحجارة فيهشم زجاج نوافذه وهناك من يحاول ان يوقفه من نفس ركّابه لغايات واهداف، المعلوم منها والمخفي بتنوع الألوان والاشكال والاصوات ،لكن الاكيد ان القطار العراقي سيصل الى محطته الاخيرة رغم كل الصورة المشوشة التي امامنا الآن .

رأي عام

تساؤل شعبي عن سبب وضع المرشحات للانتخابات في آخر القائمة؟

قضية (الكوتا النسائية) التي حددت اعداد النساء في البرلمان وضمنت وجودهن بقوائم الانتخابات ألزمت القوائم بترتيب خاص بحيث يكون بين كل مرشحين الثالثة تكون امرأة ، لكن على مايبدو ان هناك تعمداً من قبل بعض القوائم بعدم الالتزام بقواعد وشروط المفوضية العامة للانتخابات التي فرضت التسلسل السابق ، بحيث بعترت اسماء المرشحات ولم تلتزم بالترتيب ، بل البعض من القوائم الانتخابية وضعت النساء المرشحات في آخر القائمة .

استطلاع/ وائل نعمة

علامات استفاهم تدور حول الغاية التي وضعت فيها النساء بآخر القائمة بين تعمد ام غير ذلك؟ لكن المفوضية اوضحت من جهتها، بأنها غير ملتزمة بالترتيب بل انها ملتزمة بالكوتا والتي نسبتها ٢٥ ٪من مجمل المقاعد لكل القوائم.

المحامية كريمة سعد تقول "على حد علمي ان الامر ليس متعمدا بل انه يرجع الى الائتلافات ، حيث ان بعض القوائم قد وضعت النساء بالترتيب ولكن بعد اندماج الكيانات المختلفة في قائمة واحدة قد ادى الى تخلل ميزان التنظيم في التسلسل ووضع النساء في الوسط او في النهاية. بالمقابل ذكر الاستاذ عامر استاذ القانون في كلية التراث "ان الكوتا تتحمل جزءا كبيرا من المشكلة السياسية والمشكلة في التركيبة البرلمانية حيث ان فرض الكوتا جعلت بعض الرجال يحرمون من الحصول على مقعد في البرلمان بل الالتزام بوضع امرأة بدلا عنه وهذا يعود الى وجود الكوتا.

فيما ترى فاطمة راضي ماجستير تربية قسم تاريخ ان الكوتا وجدت لكي تجعل المرأة داخل العملية التشريعية والسياسية بشكل عام ، وتضيف "ان عدد النساء في العراق اكثر من الرجال ولكن هناك بعض المفاهيم القبلية والعشائرية التي تمنع دخول النساء في المعترك السياسي، ونتيجة لقلة الوعي الانتخابي وعدم تمكن المرأة من تحقيق الحضور المطلوب في البرلمان من دونها ، لذلك وجد من الافضل وضع نسبة خاصة من النساء لكي تشارك بالانتخابات ، لكن ان تقوم بعض القوائم بوضع النساء بآخر القائمة يدعوا الى الشك من هذه العملية والتي اراها انها التفاف على الكوتا".

في حين ذكرت الاعلامية سحر ماجد ان وضع النساء في نهاية القائمة دليل على ان المرأة وجودها تحصيل حاصل وليس لوجودها اية ضرورة ، واضافت "ان النساء اثبتن وفي مواقف كثيرة بأنهن قادرات على ادارة المؤسسات وادارة الوزارات وادارة العمل التشريعي واثبتن بأنهم اقل فسادا ماليا واداريا من الرجل، لكن المجتمع الذكوري استكثر عليها هذا النجاح وكافأها برميها في آخر القائمة".

وقالت علياء حسين (مدرسة بمدرسة الخنساء) "ان الاحزاب والكيانات السياسية دائما تضع الشخصيات المهمة والتي تحمل ثقلا سياسيا وشعبيا في بداية القائمة ومن ثم تتدرج الى الاقل ،لكن ادراج المرأة في آخر القائمة هذا يدل على ان المرأة وجدت لكي تكون اشبه بسد فراغ او للمجاملة امام الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي بأننا نحترم وجود النساء بيننا كسياسيين ونجعلها تشارك في بناء الدولة ، وهذه المجاملات لن تبني دولة".

في حين قالت رجاء جبر (موظفة بوزارة الثقافة) "ان هناك استهدافا واضحا للمرأة العراقية من بداية حرمانها من الدراسة ومشاركة الرجال بالعمل الى وضعها في زاوية ميتة في العمل السياسي ، فالنساء بحاجة الى اكثر من ٢٥٪ كنسبة في وجودها بالبرلمان لانها مازالت مترددة بالدخول لذلك توسيع دائرة الترشيح سيكون اكثر دفعا للمرأة، كما ان الكثير من المرشحات في بعض محافظات العراق وخلال انتخابات المحافظات السابقة لم يسمح لها بأن تضع صورها بالشوارع لاستهجان الكثير من الاطراف من وضع المرأة لصورتها في الشوارع بالاضافة الى تمزيق الصور اخريات ، ناهيك على التصفيات الجسدية ، ووضع المرأة المرشحة للانتخابات بآخر قائمة الترشيح هو وأد جديد لمشاركة المرأة في المجتمع".

ومن جهة اخرى تقول شذى ابراهيم ناشطة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة "ان هيمنة بعض الاحزاب الدينية على الساحة السياسية وتوزيع المقاعد على نساء معينات دون اخريات حتى تضمن هذه الاحزاب بأن لايجادلن من اجل حقوق المرأة"، واضافت: "وضع المرأة في هذه الاحزاب ليس دعوة للنهوض والتقدم بقدر ما هو دعوة لتقييد المرأة نفسها. هؤلاء النساء في هذه الكتل أشبه بأدوات. كانوا يستخدمون هؤلاء النساء للوصول الى هدف وهو تقييد حركة ونهوض المرأة، وأنا لا ألوم النساء بقدر ما ألوم كتلهن، واخيرا تعمد هذه الكتل الى وضع النساء في ذيل القوائم لتدلل على ان دور المرأة يقع في ذيل المجتمع وليس لها دور حقيقي".